استكمال العد

الأسلحة النارية المدنية

جاء نشوء انتشار الأسلحة الصغيرة كقضية دولية كبرى فى حقبة التسعينيات مواكبا لإحباط واسع النطاق إزاء عدم المعرفة بحجم الأسلحة الصغيرة المتداولة ومدى الأهمية المعلقة عليها. وقد أمكن بفصل الأبحاث اللاحقة الحديث عن أبعاد المشكلة بقدر كبير من الواقعية.

وتتغير العلاقة بين المجتمع والأسلحة الصغيرة فى سائر أنحاء العالم. وتكاد تنتشر الأسلحة الصغيرة فى كل مكان فى العالم. ويبدو أن الملكية المدنية، موضوع هذا الفصل، تتغير بسرعة بالغة. وقد جاء ضمن النتائج الرئيسية التى أوردها هذا الفصل ما يلى:

- أن المدنيين يملكون نحو ٦٥٠ مليون سلاح نارى فى سائر أنحاء العالم، أى ٧٥ فى المائة تقريبا من الإجمالى المعروف. ويملك المواطنون الأمريكيون وحدهم حوالى ٢٧٠ مليون منها.
- أن هناك فى عالم، اليوم ما لا يقل عن ٨٧٥ مليون سلاح نارى فى أيدى المدنيين ورجال الأمن والعسكريين معا.
- أن هناك على مستوى العالم سلاح نارى واحد لكل سبعة أفراد تقريبا. وإذا لم نحتسب الولايات المتحدة، فإن هذا المعدل ينخفض إلى حوالى سلاح نارى واحد لكل عشرة أفراد.
- أن مشروعات الإتلاف المنظم أزالت ما لا يقل عن ٨,٣ مليون قطعة سلاح صغير منذ عام ١٩٩١، وأن ثلاثة أرباعها كانت فى حوزة القوات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعدادا غير معروفة اختفت من خلال الإتلاف العرضى.

وتمثل الأسلحة النارية فى أيدى المدنيين التى تقدر بـ ٦٥٠ مليون قطعة – أى ما لا يقل عن ٨٧٥ مليون سلاح نارى ككل – زيادة كبيرة على تقديرات التقرير السابق للأسلحة الصغيرة التى اقتصرت على الأسلحة النارية فى حوزة رجال الأمن والعسكريين الرسميين. ولا تمثل التقديرات الجديدة زيادة حقيقية، وإنما نتجت عن تقارير عالمية أفضل، ومزيد من الأبحاث، وأساليب بحثية أكثر فعالية.

فى كل مكان تقريبا، يكون جرد المخزون لدى المدنيين أكبر كثيرا من المخزون لدى رجال الأمن أو العسكريين.

ويحرز المدنيون أعدادا متزايدة من الأسلحة الأشد فتكا. وتبلغ الرابطة بين ثراء الفرد وملكية السلاح من القوة المؤثرة ما يوحى بأنه طالما بقيت قوانين ملكية السلاح دون تغيير فإن المزيد من الثروة القومية من شأنها أن تؤدى إلى مزيد من ملكية السلاح. ومن غير المحتمل أن ينخفض انتشار ترسانات الأسلحة فى أيدى المدنيين فى أى وقت فى المستقبل المنظور.

ومع أن تعداد سكان الولايات المتحدة يمثل أقل من خمسة فى المائة من سكان العالم، فإنها تمتلك ما بين ٣٥ إلى ٥٠ فى المائة من الأسلحة المتداولة فى أيدى المدنيين فى سائر أنحاء العالم. ويرجع تقدم المجتمعات الأخرى على غيرها فى

الرسوم الإيضاحية للجدول ٢-٣

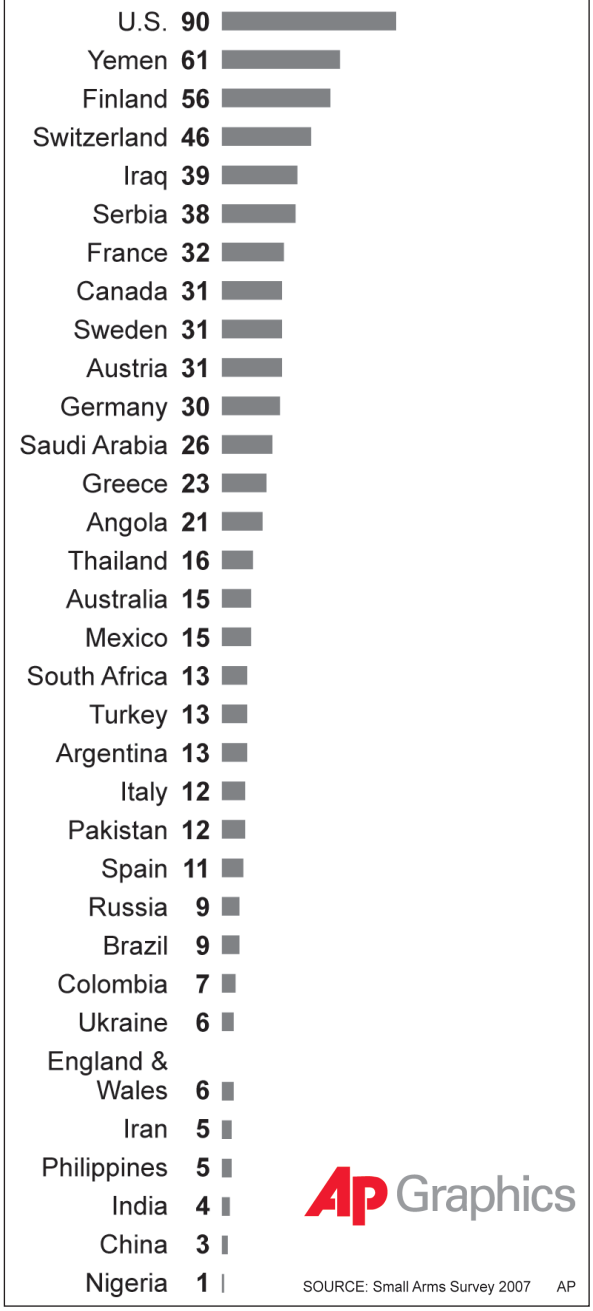

الجدول ٢–١ تقسيم الأسلحة النارية عالميا (بالملايين)				
الفئة	الإجمالى المنخفض	المتوسط	الإجمالى المرتفع	النسبة
رجال الأمن	٢٦	٢٦	٢٦	٢٥–٣٥٪
العسكريون	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٠–٢٥٪
المدنيون	٥٧٠	٦٥٠	٧٣٠	٧٣–٧٧٪
الإجمالى العالمى	٧٤٥	٨٧٥	١٠٠٠	

ملحوظة:

ويشمل إجمالى رجال الأمن كافة الإدارات الأمنية المعروفة وحدها (انظر مسح الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٦– الفصل الثانى).

ولا يشمل إجمالى الفئة العسكرية الأسلحة القديمة وغير الآلية. ولا يشمل إجمالى الفئة المدنية إنتاج الطائرات. كما أن الإجمالى العالمى لا يساوى الأعداد الإجمالية للفئات الثلاث بسبب عملية التقريب. كما أن النسب لا تساوى المائة بسبب التقريب.

المصادر: الملحق ٣– مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦، صفحات ٣٧، ٥٦).

امتلاك الأسلحة إلى حجمها الكبير مثل الصين، والهند، وإلى ثرائها مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وانجلترا وويلز، أو إلى تاريخها الحديث فى تفاقم النزعات العنيفة مثل أنجولا وكولومبيا حيث يسجل امتلاك المدنيين للأسلحة النارية أكبر معدل له فى العالم.

وليست الدولة – فى أغلب أنحاء العالم – هى المالكة الأولى للأسلحة، بل هم المدنيون – وفى عديد من الحالات، ليست الأسلحة المملوكة للدولة هى الأكثر احتمالا للاستعمال. وبالرغم من أن الأبحاث التى تتناول الأخطار النسبية للأسلحة الصغيرة لدى المدنيين والعسكريين مازالت تحتاج إلى تحقيق منظم، فإنه يبدو أن الأسلحة المملوكة للمدنيين يتعاظم دورها فى إطار الظاهرة العالمية للأسلحة الصغيرة.

ومن المؤكد أن الترسانات المملوكة للدولة أكثر ترابطا من المخزون المدنى للأسلحة. ولا تنزع إلى التخزين سوى الأسلحة الصغيرة فى أيدى العسكريين ولدى بعض رجال الأمن. ونتيجة لذلك، فإن ترسانات الدولة تعتبر أكثر ارتباطا بالسياسة، حلوها ومرها. وتبدو الأسلحة الصغيرة المملوكة للدولة أشد فتكا، سلاحا بسلاح، مقارنة بالأسلحة النارية المملوكة المدنيين. ولكن ذلك يتغير هو الآخر.

تعتبر إحصاءات التسجيل الرسمى للأسلحة أكثر البيانات التى يعول عليها، ولكنها تسرد قصة غير كاملة.

لقد توسع نطاق المعروض من الأسلحة النارية الشخصية فى الكثير من الأسواق الحضرية الثرية. ففى جمهورية التشيك، على سبيل المثال، زادت نسبة الأسلحة الشخصية من ثلاثة فى المائة من إجمالى الأسلحة المسجلة فى عام ١٩٩١ إلى ٣٧ فى المائة فى عام ٢٠٠٠، ويعود ذلك فى جانب منه إلى الإصلاحات التشريعية التى تيسر الحيازة القانونية للأسلحة النارية الشخصية. أما فى المناطق الأشد فقرا، فقد حظيت البنادق الآلية بأكبر قدر من الجاذبية فى السنوات الأخيرة. وتشهد أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا إقبالا على استبدال بنادق bolt–action السائدة بين المدنيين ببدائل أشد فتكا من الأسلحة آلية ونصف آلية خاصة البندقية (AK–47) وكانت المحصلة ثورة تفتقر إلى المعرفة بأبعاد الأسلحة النارية الشخصية للمدنيين.

وتشير البيانات الواردة هنا إلى الحاجة إلى أساليب جديدة فى التفكير بشأن باثولوجيا الأسلحة الصغيرة، والحاجة إلى صيغة تؤكد امتلاك المدنيين للأسلحة النارية فى ذاتها، إن لم يكن أكثر، عنها للدولة.

وليست هناك وسيلة علمية واحدة قادرة على التحقق من العدد الإجمالى للأسلحة النارية فى أيدى المدنيين. وقد تم تجميع البيانات القطرية فى مسح الأسلحة الصغيرة باستخدام مصادر وأساليب عديدة. وهى تعتمد، كلما أمكن ذلك، على بيانات مسجلة رسميا، باستخدام التقديرات المستقلة فى توفير المزيد من الشمولية. وتمثل إحصاءات تسجيل الأسلحة أفضل البيانات الموثوق فيها، غير أنها تقدم قصة غير كاملة. وإذا لم تتوافر البيانات التسجيلية أو عمليات التقويم المستقلة، فإن التقديرات تستند على التحليل الإحصائى المتلازم. ويجرى استخدام أقوى البيانات إلى أقصى حد. ويتم اللجوء إلى الأساليب الأقل جدارة بالثقة كلما لزم الأمر لتحقيق الاكتمال.